

تقارض الأدوات النحوية في الحكم

د. مازن أحمد جرادات

شبكة جامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا

ملخص البحث:

يبين البحث أن بعض الألفاظ في العربية يمكن أن تتقارض الحكم فيما بينها، ومن هذه الألفاظ الأدوات النحوية، فيكون لها حكم خاص بها، وحكم عارض، فيقترض اللفظ الحكم العارض فيه من لفظ آخر يكون هذا الحكم فيه خاصا، والتقارض من ملح الكلام كما قال ابن هشام، وللموضوع إشارات في كتاب "مغني اللبيب" لابن هشام^(١) ذكر عشرة أمثلة يقع فيها التقارض، ما عدا حروف الجر، وكتاب "الأشباه والنظائر" للسيوطي^(٢) وقد قمت في هذا البحث بجمع شواهد من القرآن الكريم والشعر، وتتبع أقوال العلماء من النحويين والمفسرين فيها، وذلك للوقوف على هذه الملح وإبرازها، وبيان ما جرت العربية عليه من قواعد فيها، والقصد من هذا البحث الكشف عن المستور وتوضيح الأمر في حقيقة التقارض، وإبراز شيء من ملح هذه اللغة الشريفة، ومدى سعتها.

(١) مغني اللبيب ٩١٥ .

(٢) الأشباه والنظائر ١٦٣/١

ومن الألفاظ التي فيها تقارض ووردت في معني اللبيب:

غير وإلا، لن ولم، لعل وعسى، (إن) الشرطية و(لو)، الحروف (تناوب حروف الجر)، والفاعل والمفعول به.

المقدمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه أما بعد: فاللغة العربية لغة تتصف بصفات وخصائص فريدة لم توجد في غيرها من لغات البشر، ويكفيها أن الله تعالى وصفها بالبيان فقال تعالى: ﴿وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾^(١) و﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾^(٢)، ولا أريد استعراض الخصائص التي تميز هذه اللغة؛ لأن الكثير من العلماء، القدماء والمحدثين ذكروها واستخلصوها وكتبوا فيها. والذي دعاني لكتابة هذا البحث أنني وأنا أطالع كتاب "معني اللبيب" لابن هشام لفت نظري قوله: "ومن ملح كلامهم تقارض الألفاظ" وذكره أمثلة على ذلك. وكان هدف هذا البحث هو كشف المستور، وتقصي الحقيقة في الموضوع، وبيان هذه الملح التي تدل على سعة هذه اللغة الشريفة ودقتها في التعبير عن المعاني المقصودة.

لقد اخترت مجموعة من الأمثلة التي أوردها ابن هشام، من القرآن والشعر، وبسطت القول فيها و أوردت أقوال النحويين واللغويين والمفسرين، واستتجت بعض الاستنتاجات، ورجحت بعض الأقوال.

لم أتناول كل الأمثلة التي أوردها ابن هشام واكتفيت بأمثلة اخترتها لتؤدي الغرض، وتجنب أمثلة جاءت على ظاهرة التضمنين: في الأفعال والأسماء

(١) النحل ١٠٣

(٢) الشعراء ١٩٥

والحروف؛ لأنني سأتناول موضوع التضمين في الأفعال والحروف في بحث مستقل.

استعملت في هذا البحث أكثر من نسخة، وأكثر من تحقيق لكتاب "مغني اللبيب" وذلك للتحقق من بعض المعلومات والاستنتاجات، والنصوص الواردة في البحث

اللَّهُ أسأل التوفيق والسداد في القول والعمل إنه سميع مجيب.

تقارض الألفاظ في الأحكام

التقارض لغة: مصدر (تقارض) على وزن تفاعل، الذي يدل في أبرز معانيه على المشاركة، وهو ما يتقارضه الناس فيما بينهم، أي أن كل واحد من الاثنين يستعير من الآخر شيئاً^(١).

التقارض اصطلاحاً:

هو استعارة لفظ حكماً من لفظ آخر يكون خاصاً به، بحيث تكون الاستعارة متبادلة وفق سياق الكلام، وعد ذلك من ملح كلام العرب^(٢) قال ابن هشام: "من ملح كلامهم تقارض اللفظين".

ومن الألفاظ التي يتم فيها التقارض في الأحكام:

(١) لسان العرب (قرض)

(٢) مغني اللبيب ٩١٥، وانظر الأشباه والنظائر ١/ ١٦٣

(غير) و(إلا)

قال الزمخشري: ^(١) "واعلم أن (إلا) و(غيراً) يتقارضان ما لكل واحد منهما فالذي لـ(غير) في أصله وصفاً يمسه إعراب ما قبله، ومعناه المغايرة وخلاف المماثلة ودلالته عليها من جهتين، من جهة الذات ومن جهة الصفة."

فلكل من (غير) و (إلا) حكم خاص بها، فحكم (غير) الخاص بها الوصفية، فالأصل أن تكون صفة لما قبلها، وحكم (إلا) الخاص بها الاستثناء، فالأصل أن تكون حرف استثناء، وقد تأخذ (غير) حكم (إلا) فتعرب إعراب الاسم الواقع بعد (إلا)، فتكون قد اقترضت حكم الاستثناء من (إلا) وما بعدها. وقد تقع (إلا) وما بعدها صفة، فيعرب الاسم الواقع بعدها إعراب (غير)، والأصل فيها الاستثناء. وقد وضع النحويون ^(٢) شروطاً ثلاثة لوقوع (إلا) وما بعدها صفة، وهذه الشروط:

١ - أن يتقدم (إلا) موصوف ملفوظ به ليس ضميراً نحو قولهم: جاءني القوم إلا زيد.

٢ - أن يكون الموصوف بها جمعاً، وقد وضّح الأبدى ^(٣) هذا الشرط بقوله: ^(٤) "حتى يمكن الاستثناء منه إبقاء اللفظ (إلا) على أصلها من الاستثناء، فلا يكون نعتاً إلا في موقع يجوز أن يكون فيه استثناء، ومثال ذلك ما جاءني

(١) المفصل ٧٠

(٢) انظر: كتاب سيبويه ٢/٢٣٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١/٩٠، والاستغناء في أحكام

الاستثناء للقراي في ٢٣١، وجمع الهوامع للسيوطي ٢/٢٢٩

(٣) الأبدى: أبو الحسن علي بن محمد عبد الرحمن، أخذ العربية عن الشلوين وأقرأ النحو بمالقة ثم انتقل إلى غرناطة مقرئاً بها إلى أن توفي سنة ٦٥٠ هـ. انظر: بغية الوعاة

للسيوطي ٢/١٩٩، والتكملة ٥/٣٩١

(٤) الاستغناء في أحكام الاستثناء ٢٢٢

أحد إلا زيد، وجاءني كل أحد إلا زيد، ولو قلت: جاءني رجل إلا زيد لم يجز.

٣ - أن يكون الاسم الواقع بعد (إلا) اسماً مفرداً لاجملة، فلو قلت: ما جاءني أحد إلا زيد خير منه، وأنت تريد الصفة لم يجز؛ لأن (غيراً) لا يكون فيها ذلك؛ لأنها تضاف إلى مفرد لا إلى جملة.

وكذلك (غير) لا تكون استثناءً إلا في موضع تصلح أن تكون فيه صفة إبقاء لها على أصلها، ويكون ذلك الموضع مما يصلح أن يكون فيه الاستثناء، فلا تقول: عندي درهم غير جيد، وأنت تريد النصب على الاستثناء؛ لأن (إلا) لا تصلح هنا، بل ترفعه على الصفة، فمتى وقع الاستثناء بـ (غير) كان الاستثناء محفوظاً بها، ويكون حكم (غير) في الإعراب كحكم الاسم الواقع بعد (إلا) في جميع ما ذكر، لافرق بينهما إلا بما يأتي:

١- (غير) يوصف بها حيث لا يتصور الاستثناء، و(إلا) ليست كذلك، فيقال: عندي درهم غير جيد. ولو قلت: عندي درهم إلا جيد، لم يجز.

٢- أن (إلا) إذا كانت مع ما بعدها صفة لم يجز حذف الموصوف بها وإقامة الصفة مقامه، فنقول: قام القوم إلا زيد، ولو قلت: قام إلا زيد، لم يجز، ويجوز ذلك في (غير) فنقول: قام القوم غير زيد، وقام غير زيد، والذي سوغ ذلك أن (إلا) حرف لا يتمكن الوصف فإذا كان صفة لا يكون إلا تابعاً وهو يشبه (أجمعين) في أنه لا يستعمل إلا تابعاً في التأكيد^(١)

٣- الاسم المعطوف على الاسم الواقع بعد (إلا) يعرب إعراب الاسم الواقع بعدها، فنقول: قام القوم إلا زيداً و عمراً، ومررت بالقوم إلا زيد و عمرو، وإذا عطفت على الاسم الواقع بعد (غير) جاز في المعطوف وجهان: الخفض حملاً على اللفظ، والرفع حملاً على المعنى، فتقول: ما قام القوم غير زيد

(١) نفسه ٣٣٣

وعمرؤ، و ما قام القوم غير زير وعمرؤ، لأن الاسم الواقع بعد (غير) لو كان واقعاً بعد (إلا) كان مرفوعاً فتعطف بالرفع عليه^(١)

الشواهد على تقارض (غير) و(إلا) في الحكم:

١ - لآخذ (إلا) حكم (غير) ١- في قوله تعالى:

﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَٰهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾^(٢) (إلا) في الآية الكريمة أخذت حكم (غير) أي الوصف، وهي بمعنى (غير) أي: لو كان فيهما آلهة غير الله لفسدتا، ولا يجوز أن تكون (إلا) على الاستثناء لأن المعنى يتغير فيكون: لو كان فيهما الله لفسدتا، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، وقد ذكر سيبويه هذا المعنى، أي أن (إلا) تكون وصفاً، بقوله:^(٣) " هذا باب ما يكون (إلا) وما بعده وصفاً بمنزلة (مثل) و(غير)، واستشهد بالآية الكريمة ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَٰهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾، وضرب مثلاً توضيحياً على ذلك بقوله: لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا^(٤).

وقد بين النحويون والمفسرون أن (إلا) وما بعدها، في الآية الكريمة صفة وليست استثناءً، فقد عدّ الفراء (غير) في قوله تعالى ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ ٱلْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾^(٥) نعتاً للقاعدين،

(١) الكتاب سيبويه ٢٣٢/١، وشرح المفصل ٨٩/٢، والاستغناء في أحكام الاستثناء ٢٣٤

(٢) الأنبياء ٢٢

(٣) الكتاب ٢٣٢/١

(٤) الكتاب ٢٣٢/١

(٥) النساء ٩٥

وهي مرفوعة قال^(١): " ترفع (غير) لتكون كالنعت للقاعدين، واقتران (غير) بالقاعدين يكاد يوجب الرفع ؛ لأن الاستثناء ينبغي أن يكون بعد التمام " وذكر الفراء وجه نصب (غير) وقال: إنه على الحال، ثم جوز الخفض بقوله: ولو قرئت خفضاً لكان وجهاً^(٢).

أما الطبري فقد عد (إلا) بمعنى (سوى) قال: لو كان في السموات والأرض آلهة تصلح لهم العبادة سوى الله الذي هو خالق الأشياء، وله العبادة والألوهية التي لا تصلح إلا له لفسدتا، أي لفسد أهل السموات والأرض^(٣)، وكما قال الطبري عن (إلا) هنا، قال عن (إلا) في قوله تعالى: ﴿وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ (الكهف ١٦): أي أن (إلا) بمعنى (سوى)^(٤).

وتحدث العكبري عن الموضوع فذكر أن (إلا) في الآية صفة بمعنى (غير) لذا فالوجه الرفع (الله)، ولا يجوز أن يكون بدلاً ؛ لأن المعنى: لو كان فيهما الله لفسدتا، وبين أنه لا يجوز النصب على الاستثناء لوجهين:

١ - فساد المعنى فلو نصب لكان المعنى: أن فساد السموات والأرض امتنع لوجود الله تعالى مع الآلهة وفي ذلك إثبات إله مع الله، وفي الرفع لا يلزم ذلك.

٢ - أن (آلهة) نكرة، والجمع إذا كان نكرة لم يستثن منه عند جماعة من المحققين ؛ لأنه لا عموم له.^(٥)

(١) معاني القرآن للفراء ١ / ٢٨٢ - ٢٨٤

(٢) نفسه

(٣) تفسير الطبري ١٧ / ١١

(٤) تفسير الطبري ١٥ / ١٢٨

(٥) التبيان في إعراب القرآن للعكبري ٢ / ٥٧٧، وانظر: إملاء ما من به الرحمن ٢ / ١٢١، ١٢٢

وذكر السيوطي أن (إلا) بمعنى (غير)، وإذا كانت كذلك يوصف بها وبالتاليها، والموصوف يكون جمعاً منكرأ أو شبهه، ويعرب الاسم الواقع بعدها إعراب (غير)، واستشهد بقوله تعالى ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَاءُ اللَّهِ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾^(١). وذكر كذلك أنه لا يجوز أن يكون في الآية استثناء: لأن (آلهة) جمع منكر في الإثبات، فلا عموم له ولا يصح الاستثناء منه: لأن المعنى يصير حينئذ: لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا، وهو باطل باعتبار مفهومه^(٢). وقصده ببطلان المفهوم: إشراك آلهة مع الله.

وذكر الشوكاني أن (إلا) في الآية الكريمة ليست للاستثناء بل هي بمعنى (غير) وهي صفة لـ (الآلهة)، وذكر أن هذا القول لسيبويه والكسائي والأخفش والزجاج وجمهور النحويين^(٣)

ونقل القرأفي قولاً نسبه إلى الرماني في شرح كتاب سيبويه أن (إلا) هنا تصلح أن تكون للاستثناء وما بعدها يكون منصوباً: لأن ما قبلها موجب، وقاس ذلك على قولهم: سار القوم إلا زيد، معناه: سار القوم غير زيد، ويجوز: إلا زيدا على الاستثناء، ويمتنع البدل^(٤). وفي هذا القول والقياس مناسبة لمعاني الجمل المقيس عليها، ولكن في الآية لا يجوز الاستثناء - كما قال كثير من المفسرين -، لأن المعنى يتغير. وجاء في الشعر:

قول الشاعر^(٥):

(١) الأنبياء ٢٢

(٢) الالتقان ٤٤٢/١

(٣) فتح القدير للشوكاني ٢ / ٩٥٨

(٤) الاستغناء في أحكام الاستثناء ٣٢٢

(١) عمرو بن معد يكرب الزبيدي، وهو في ديوانه ١٧٠، والبيت في الكتاب ٢ / ٣٢٤

منسوب إلى معديكرب الزبيدي، وهو في: المفصل للزمخشري ٧٠، وشرح المفصل ٢ / ٨٩

منسوب إلى الحضرمي بن عمرو، وشرح شواهد المغني ١٠٥/٢ وفي: همع الهوامع ١ / ٢٢٩

وكلُّ أخ مفارقه أخوه لعمرؤ أبيك إلا الفرقدان

فإلا وما بعدها صفة لكل، والمراد: كل أخ مفارقه أخوه غير الفرقدين ف (إلا الفرقدان) صفة، ولا يمكن فيه البديل فأخذت فيه (إلا) حكم (غير) وقد ذكر النحاة هذا البيت شاهداً على أن (إلا) أخذت حكم (غير)^(١). وقد جاءت (غير) صفة في قول الشاعر^(٢):

لو كان غيري سليماً اليوم غيري وقع الحوادث إلا الصارمُ الذَّكْرُ^(٣)

قال سيبويه: كأنه قال: لو كان غيري غير الصارم الذَّكْرُ لغيره وقع الحوادث، إذا جعلت (غيراً) الآخرة صفة للأولى، والمعنى: أنه أراد أن يخبر أن الصارم الذَّكْرُ لم يغيره شيء^(٤).

مما تقدم من شواهد وردت فيها (إلا)، الشواهد القرآنية والشعرية، يتبين أن (إلا) تأخذ حكم (غير) من أجل تسديد المعنى وعدم احتمال غيره وهي كذلك في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلُ اللَّهِ لَفَسَدَتَا﴾^(٥)، وهذا ما أجمع عليه العلماء. أي أن (إلا) أخذت حكم (غير)، وهو الوصف، وجاء النظم القرآني بـ(إلا) التي هي بمعنى (غير) للطائفة أبرزها والله أعلم:

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٢٣٤، و الفصل للزمخشري ٧٠، و شرح الفصل لابن يعيش ٢/ ٨٩،

وشرح شواهد المغني ١٠٥/٢، و همع الهوامع ١/ ٢٢٩

(٢) الشاعر ليبيد بن ربيعة العامري، وهو في ديوانه ٥٧

(٣) ديوان ليبيد ٥٧، و الكتاب ٢/ ٢٢٣، و شرح شواهد المغني ١٠٢/٢، و في الأشموني ٢/ ٤٣٠،

ولسان العرب (إلا) سليماً أي، يا سليماً، وهو منصوب على الظرفية، و الصارم: القاطع

من السيوف (انظر: الكتاب ٢/ ٢٣٣

(٤) الكتاب ٢ / ٢٣٤

(٥) الأنبياء ٢٢

- ذكر (إلا) بدلاً من (غير) يثبت الحكمة من ذكر الموصوف (آلهة)، وعدم جواز حذفه، فذكره في الآية يبين أن الألوهية المطلقة لله وحده، فلو لم يوجد الموصوف، لكانت العبارة: لو كان فيهما إلا الله لفسدتا. وفي ذلك تغيير للمعنى المقصود.

- وكذلك يمنع من احتمال الاستثناء، الذي به يكون المعنى: وجود آلهة مع الله، وهذا باطل - تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

- رفع لفظ الجلالة (الله) واقترانها ب(إلا) صفة لـ (آلهة) في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَ اللَّهِ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾^(١)، يقرر أن (إلا) بمعنى (غير) لا محالة.

٢. أخذ غير حكم إلا:

في قوله تعالى:

﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾^(٢) قرئت غير بالرفع والنصب والجر^(٣).

قرئت (غير) بالرفع على أنها صفة لـ (القاعدون)، ولا تكون بدلاً؛ لأن البديل لا يكون في الاستثناء؛ لأن المعنى على هذا يكون: لا يستوي إلا أولو الضرر، وليس هذا هو المعنى المقصود، والمعنى المقصود هو: لا يستوي القاعدون

(١) الأنبياء ٢٢

(٢) النساء ٩٥

(٣) قرأ نافع وابن عامر والكسائي (غير) بالنصب، وقرأ الباقون من السبعة (غير) بالرفع، وقرأه (غير) بالجر قراءة الأعمش وأبي حيوة.

انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٢٨٤، ١٨٣٠، وحجة القراءات لأبي زرعة ٢١٠، والبحر المحيط

لأبي حيان ٣ / ٣٣٠

الأصحاء والمجاهدون. وقرئت (غير) بالجر على أنها صفة للمؤمنين^(١)، ويكون المعنى لا يستوي القاعدون من المؤمنين والمجاهدون، فالمعنى في الرفع والجر واحد، أما النصب (غير) فعلى الاستثناء المنقطع^(٢) أو على الحال، أي، لا يستوي القاعدون في حال صحتهم والمجاهدون^(٣).

* تقارض حكيمي (لن) و(لم) .

- (لن):

تنصب الفعل المضارع، ذكر ابن هشام أن بعضهم زعم أن (لن) قد تجزم كقول الشاعر^(٤):

(الطويل)

أيادي سبا يا عزّ ما كنت بعدكم فلن يحلّ للعينين بعدك منظر

وكقول الشاعر^(٥):

لن يخبِ الآن من رجائك من حرك من دون بابك الحلقة

(المنسرح)

قال ابن هشام: إن البيت الأول (فلن يحل) أنه يحتمل الاجتزاء بالفتحة عن الألف للضرورة^(٦) وعلى هذا الاحتمال لا تكون (لن) جازمة.

(١) قال الفراء: لو قرئت بالجر كان وجهها. انظر: معاني القرآن للفراء ١ / ٢٨٤

(٢) نفسه ١ / ٢٨٢ ، ٢٨٤

(٣) حجة القراءات لأبي زرع ٢١١ وانظر: المفصل للزمخشري ٧٠

(٤) كثير عزة، في ديوانه ٣٢٨ (منزل بدلاً من منظر): و انظر مغني اللبيب ١ / ٥٤٥ ، وشرح

شواهد المغنى ٢ / ٦٨٧ وشرح الأشموني ٣ / ٥٤٨

(٥) البيت بلا نسبة في: مغني اللبيب ١ / ٥٤٥ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٦٨٨ ، والأشباه

والنظائر ١ / ١٦٤ ، وهمع الهوامع ٢ / ٤

(٦) مغنى اللبيب ١ / ٥٤٥

وذكر السيوطي أنه حُكي عن العرب أن لن تجزم، قال: ^(١) "وَحُكِيَ الجزم بلن لغة"، وأنشد عليه قول الشاعر ^(٢):

لن يخب الأَن من رجائك من حرك من دون بابك الحلقة ^(٣)

وأورد السيوطي البيت، وذكر قول ابن هشام: إعطاء (لن) حكم (لم) ^(٤).

(لم):

حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضياً نحو قوله تعالى ﴿لَمْ يَكِلِدْ وَلَمْ يُؤَلِّدْ﴾ ^(٥)، وقد ينصب رفع الفعل المضارع بعدها، أورد ابن هشام أن اللحياني زعم أن بعض العرب ينصب بها ^(٦)، كقراءة بعضهم ^(٧) ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ ^(٨).

القول في هذه القراءة

ذكر العلماء أقوالاً خرجوا بها هذه القراءة. فقد ذكر ابن جني ^(٩) أن ظاهر الأمر ومألوف الاستعمال ما ذكره ابن مجاهد عن هذه القراءة وهو قوله: "وهذا

(١) الأشباه والنظائر ١/١٦٤

(٢) لم أعثر على قائله، فالذين أوردوه لم ينسبه أحد.

(٣) مر تخريجه

(٤) همع الهوامع ٢/٤

(٥) الإخلاص ٣

(٦) مغنى اللبيب ١/٥٢٨، ٥٢٩

(٧) من القراءات الشاذة وهي قراءة: أبي جعفر المنصور. انظر: الكشاف للزمخشري ٣/٣٤٦، والمحاسب ٢/٣٦٦، والقرطبي ٢٠/١٠٩ والبحر المحيط ٨/٤٨٧، ٤٨٨، ومعجم

القراءات ١٠/٤٨٧

(٨) الشرح ١، وهي بالجزم

(٩) المحاسب ٢/٣٦٦

غير جائز أصلاً"، ثم قال: "غير أنه قد جاء مثل هذا سواء في الشعر"^(١)، وأورد قول الراجز المنقول عن أبي زيد في النوادر^٢:

في أيّ يوميّ من الموت أفر^(٣)

أيوم لم يُقدر أم يوم قُدر؟

قال ابن جني عن (لم يُقدر):^(٤) "لكن القول فيه عندي أنه أراد: (أيوم لم يُقدر أم يوم قدر)، ثم خفف همزة (أم) فحذفها وألقى حركتها على راء (يقدر) فصار تقديره (أيوم لم يُقدر م) ثم أشبع فتحة الراء فصار تقديره: (أيوم لم يقدر أم) (فحرك الألف لالتقاء الساكنين، فانقلبت همزة فصار تقديره (يقدر أم) واختار الفتحة إتباعاً لفتحة الراء، ونحو من هذا التخفيف قولهم في المرأة والكمأة، إذا خفضت الهمزة: المرأة والكمأة." وابن جني في هذا التخريج غير مسبوق، - كما يقول - فلم يتطرق أحد إليه للطفه، فهو يبين أن الأصل (يقدر) بالسكون، ثم لما تجاوزت الهمزة المفتوحة والراء الساكنة، وقد أجرت العرب الساكن المجاور للمحرك مجرى المحرك، والمحرك مجرى الساكن، إعطاء للجار حكم مجاوره، أبدلوا الهمزة المحركة في (أم) ألفاً كما تبدل الهمزة الساكنة بعد الفتحة إذ لا تقع الألف إلا بعد فتحة مثل ما قالوا عن المرأة والكمأة: المرأة والكمأة.^(٥) ويورد ابن جني قولاً ويرد عليه وهو: وقيل: أراد: لم

(١) نفسه

(٢) انظر: النوادر لأبي زيد الأنصاري ١٦٤، ١٦٥ وفيه رواه عن أبي عبيدة والأصمعي

(٣) هذا رجز للإمام علي بن أبي طالب: ديوانه ٧٩، وانظر: حماسة البحري، ٢٧، وفي

الخصائص ٩٤/٣ أنه من إنشاد أبي زيد، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٧٥/١

ومنسوب إلى الحارث بن منذر الجرمي في شرح شواهد المغني ٦٧٤/٢، وبلا نسبة في

الأشباه والنظائر ١٤/٢ ولسان العرب ٧٥/٥ (قدر)

(٤) الخصائص ٩٥/٣

(٥) سر صناعة الإعراب ٧٥/١

يقدرأ، بالنون الخفيفة، وحذفها. قال وهذا عندنا غير جائز، وذلك أن هذه النون للتوكيد، والتوكيد أشبه شيء به الإطناب لا الإيجاز والاختصار، لكن فيه قول ذو صنعة^(١)

وهذا التخريج، (حذف نون التوكيد الخفيفة وإبقاء الفتحة دليلاً عليها) ذكره ابن جني في (سر صناعة الإعراب) وعلق عليه قوصفه بالمنكر ونسب ذلك إلى بعض أصحابه، وذكر أن هذه النون لا تحذف إلا لسكون ما بعدها ولا سكون هاهنا بعدها، وقد أنكر ابن هشام هذا التخريج أيضاً وقال: وفي هذا شذوذان: توكيد المنفي بلم مع أنه كالفعل الماضي في المعنى، وحذف النون لغير مقتض، وأراد بالمقتضي: الوقف أو التقاء الساكنين.^(٢)

وذهب الزمخشري إلى أن أبا جعفر قد يكون قرأ بالحاء وأشبعها (نشرح) فظن من سمع هذا منه أنه قرأ بفتحها^(٣). و قال ابن هشام^(٤): وعلى هذا حمل أبو علي الفارسي قول عبد يغوث الحارثي:

وتضحكُ مني شيخَةٌ عبشميَّةٌ كأن لم ترا قبلي أسيراً يمانياً^(٥)

فقال: أصله (ترأى) بهمزة بعدها ألف، فحذفت الهمزة وأبقيت الألف بعد الجزم، كما قال سراقه البارقي:

(١) المحتسب ٣٦٦/٢

(٢) سر صناعة الإعراب ٧٥/١ ومغنى اللبيب ٥٢٩/١، وأنظر لسان العرب ٧٥/٥

(٣) الكشاف ٣٤٦/٣

(٤) مغنى اللبيب ٣٦٥/

(٥) سر صناعة الإعراب ٧٦/١ وجاء في الحاشية، أن أبا علي نسب هذا القول في المسائل العسكرية إلى بعض البغداديين، ومغنى اللبيب ٣١٦ ولسان العرب قدر (٧٥/٥)، و (٥١٧/٢)، ١١٥ /٦ (شمس)، والأشباه والنظائر للسيوطي - بلا نسبة ١٥/٢، وشرح المفصل ٩٧/٥، ١٠٧/١٠، المحتسب ٦٩/١ ومغنى اللبيب ٥٣٠/١، والبيت في المفضليات رقم ٣٠ برواية (تري)

أري عينيّ ما لم ترأياه كالألف بالترهات^(١)

ثم حذف الألف للجازم، ثم أبدلت الهمزة الفأ، وذكر قياس (أيوم لم يقدر) بقوله: نقلت حركة همزة (أم) إلى راء (يقدر) ثم بدلت الهمزة الساكنة الفأ ثم الألف همزة متحركة لالتقاء الساكنين، وكانت الحركة فتحة إتباعاً لفتحة الراء كما (ولا الضالّين) فيمن همز^(٢).

ابن هشام في هذا التخرّيج يتبع تخرّيج ابن جني فقد قال في سر صناعة الإعراب: التقدير: (كأن لم ترأ) ثم إن الراء لما جاورت - وهي ساكنة - الهمزة متحركة، صارت الحركة كأنها في التقدير قبل الهمزة، واللفظ بها: (كأن لم ترأ) ثم أبدل الهمزة ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها فصارت (ترا)، فالألف على هذا التقدير بدل من الهمزة التي هي عين الفعل، واللام محذوفة للجزم على مذهب التحقيق، وقول من قال: رأى يرأى^(٣). بهذا يبين ابن جني وابن هشام سبب وجود الفتحة على آخر (يقدر) بعد (لم) فهي ليست علامة نصب بعد (لم) وإنما هي حركة منقولة من الهمزة في (أم)، وأن الراء في (يقدر) ساكنة للجزم، وهذا أسلوب من أساليب العربية في التخفيف، قال سيبويه: "واعلم أن كل همزة متحركة كان قبلها حرف ساكن فأردت أن تخفف حذفها وألقت حركتها على الساكن الذي قبلها، وذلك قولك: من بؤك ومن موك وكم بلك، إذا أردت أن تخفف الهمزة في الأب و الأم و الإبل، ومثله قولك عن المرأة: المرة، وعن الكمأة: الكمة، وقد قالوا: المرأة والكمأة"^(٤).

(١) ديوان سراقه البارقي ٧٨، نقل المحقق قول الزجاجي في أماليه: أما قوله ترأياه فإنه رده إلى أصله، والعرب لم تستعمل (يرى وترى وأرى) إلا بإسقاط الهمزة تخفيفاً، فأما في الماضي فإنها مثبتة.

(٢) مغني اللبيب ٣٦٥، ٣٦٦.

(٣) سر صناعة الإعراب ٧٦/١.

(٤) الكتاب ٥٤٥/٣.

يلاحظ أن ابن جني في تخريجه المطول - غير المسبوق كما يقول - فيه شيء من التكلف، فقد خرج قول الشاعر ولم يخرج قراءة (ألم نشرح)، لأنه يرى أن النصب بلن غير جائز، أخذاً بقول ابن مجاهد في هذه القراءة: " وهذا غير جائز أصلاً " ثم أحال إلى تخريجه السالف الذكر باعتماد الحذف للهمزة ونقل الحركة، ومتابعة ابن هشام له، والزمخشري باعتماد إشباع الحركة لم يأخذوا بان هذه لغة من لغات العرب وهي: الجزم بلن والنصب بلم، ولم يعتدوا بقراءة أبي جعفر (ألم نشرح). وهنا نتساءل: هل القراءات الشاذة لا يؤخذ بها في مجال اللغة؟ فابن مجاهد - أظن ظناً - يرى أن القراءة الشاذة ليست قرآناً، لذا قال: " وهذا غير جائز أصلاً. وأرى في هذه القراءة ما يراه أبو حيان الأندلسي فقد قال: ^(١) " ولهذه القراءة تخريج أحسن من هذا كله، وهو أنه لغة من لغات العرب حكاهما اللحياني في نوادره، وهي الجزم بلن والنصب بلم عكس المعروف عند الناس " وبهذا يؤخذ بالقراءة الشاذة في مجال اللغة، وأنها لغة من لغات العرب، وأنها شاهد على تقارض الالفاظ.

لَمَّ وَلَوْ:

أجروا (لو) مجرى (لم) فجزموا بها، فقالوا: لو تر ^(٢)، وسبب الجزم أنهم أرادوا بها معنى (إن) الشرطية، قال ابن هشام ^(٣): لغلبة دخول (لو) على الماضي لم تجزم ولو أريد بها معنى (إن) الشرطية، وقال: إن الجزم بها مطرد على لغة، أجاز الجزم بها في الشعر ابن الشجري كقول الشاعر ^(٤):

(١) البحر المحيط ٨ / ٤٨٨

(٢) الشوارد في اللغة ١٩٠

(٣) مغنى اللبيب ٣٥٧

(٤) الشاعر علقمة الفحل، ديوانه ١٣٤

لويشاً طار به ذو مَيْعَة لاحق الأطلال نهدّ ذو خصل^(١)

وقول الشاعر^(٢):

تامت فؤادك لو يحزنك ما صنعت إحدى نساء بني ذهل بن شيبانا

في البيتين جزم الفعل المضارع (يشاء) والفعل المضارع (يحزنك) ب (لو) التي تشبه (إن) الشرطية في الجزم، وقد ذكر ابن هشام أن ذلك يخرج على أن ضمة الإعراب سكنت تخفيفاً^(٣)، وذكر أن هذا التخفيف كقراءة أبي عمرو^(٤): (ينصركم) في قوله تعالى: ﴿أَمْنَ هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ يَنْصَرُّكُمْ مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ﴾^(٥)، وقال: والأول على لغة من يقول: شا يشا بألف، ثم أبدلت همزة ساكنة^(٦) كما قيل: العالم الخاتم^(٧).

* لعل وعسى.

تحمل (لعل) على (عسى)، وذلك باقتران خبرها بأن، قال ابن هشام^(٨):

(١) البيت في ديوان علقمة ١٢٤، وروي لامرأة من بني الحارث في الحماسة البصرية ١٢٤٣/١،
مغنى اللبيب ٥١٥/١ وخزانة الأدب ٢٩٨/١١ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي وفيه (يشا)
(بتسهيل الهمزة) ١١٠٨، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر أورده السيوطي (لو يشأ طار بها
ذو ميعة) ١٦٣/١ وهمع الهوامع ٦٤/٢.

(٢) (لقيط بن زرارة. تامت؛ تيمت)

(٣) مغنى اللبيب ٣٥٧

(٤) إتحاف فضلاء البشر ٤٢٠

(٥) الملك ٢٠

(٦) مغنى اللبيب ٣٥٧، ٩١٥، ٣٥٨

(٧) مغنى اللبيب ٣٥٧، العالم جزء من بيت: وخندف هامة هذا العالم.

(٨) مغنى اللبيب ٥٥٢

- ويقترن خبرها (بأن) كثيراً حملاً على (عسى) كقول الشاعر^(١)
(الطويل)

لعلك يوماً أن تلم ملمة عليك من اللائي يدعنك أجدعا

جاء خبر لعل مصدراً مؤولاً تشبيهاً بعسى "، ذكر سيبويه^(٢) أنه يجوز - في الشعر - "لعلي أن أفعل" بمنزلة: "عسيت أن أفعل"، وقد يجوز: (يوشك) يجيء بمنزلة: (عسى)، وقال أمية ابن أبي الصلت^(٣)

يوشك من فرّ من منيته في بعض غرّاته يوافقها

قال سيبويه: "وقد جاء في الشعر كاد أن يفعل، شبهوه بعسى، واستشهد بقول رؤبة^(٤)

قد كاد من طول البلى أن يمصحاً

وقد يجوز في الشعر أيضاً لعلّي أن أفعل، بمنزلة عسيت أن أفعل"^(٥)
وهذه الحروف التي هي لتقريب الأمور يشبه بعضها بعضاً. ذكر السيوطي أن (عسى) تعطى حكم (لعل) في العمل كقوله: (يا أبتا علك أو عساكا) وأن (لعل) تعطى حكم (عسى) في اقتران خبرها ب (أن)^(٦).

(١) البيت لمتعم بن نويرة في ديوانه ١١٩، وانظر البيت في: مغنى اللبيب ٥٥٢ ولسان العرب ٤٧٤/١١ (علل)، وبلا نسيه في الأشباه والنظائر ١٩١/٢ وشرح المفصل ٨٦/٨.

(٢) - كتاب سيبويه ١٦٠/٢، ١٦١، وانظر: المفصل ٢٧٢

(٣) في ديوانه ٤٢، وشرح المفصل ١٢٦/٧، وهمع الهوامع ١/١٢٩، وشرح الأشموني ٢٦٢/١

(٤) في ملحقات ديوانه ١٧٢، والكتاب ١٦٠/٢ وانظر: شرح المفصل ١٢١/٧، واللسان (مصح)

(٥) الكتاب ١٦٠/٢

(٦) الأشباه والنظائر ١٦٤/١

ونقل الزمخشري عن الأخفش جواز (لعل أن زيداً قائم) قاسها على (ليت)،
وجاء في الشعر (١):

لعلك يوماً أن تلم ملامة عليك من اللائي يدعك أجدعا

قياساً على عسى، وشرح ابن يعيـش ذلك بأن جواز دخول (أن) المشددة بعد
(لعل) لتقارب الترجي والتمني (٢).

(الذي) و(أن المصدرية):

ذكر محمد بن مسعود بن الزكي (٣) في كتابه (البدیع) أن (الذي) و(أن)
المصدرية يتقارضان فتقع الذي مصدرية كقوله (٤):

أتقرح أكباد المحبين كالذي أرى كبدي من حب مية تقرح

وتقع (أن) بمعنى (الذي) كقولهم: (زيد أعدل من أن يكذب) أي من الذي
يكذب.

قال ابن هشام: فأما وقوع الذي مصدرية فقال به يونس والفراء والفارسي
وارتضاه ابن خروف وابن مالك، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهَ
عِبَادَهُ﴾ (٥)، وقوله تعالى: ﴿وَحُضَّتُمْ كَأَلَّذِي خَاضُوا﴾ (٦)، ثم قال ابن هشام:

(١) الفصل ٣٠٣ غير منسوب، وهو منسوب إلى متمم بن نويرة في شرح الفصل ٨/٨٦

(٢) شرح الفصل ٨/٨٦

(٣) قال ابن هشام: البديع كتاب خالف فيه صاحبه أقوال النحويين

(٤) البيت لجميل، والرواية (بثة) عوضاً عن (مبة)، انظر ديوانه ١١٤، وفيه (يقرح) بدلاً من
(تقرح)

(٥) (الشورى ٢٣)

(٦) (التوبة ٦٩)

وأما عكسه فلم أعرف له قائلاً، فإن ظاهره تفضيل زيد في العقل على الكذب وهذا لا معنى له، ونظائر هذا التركيب كثيرة مشهورة الاستعمال، وقلّ من يتبها لإشكالها، وقد وجه ابن هشام هذا الكلام توجيهين - كما ظهر له -

الأول: أن يكون في الكلام تأويل على تأويل، فيؤول (أن) والفعل بالمصدر، ويؤول المصدر بالوصف، فيؤول إلى المعنى الذي أراده، ولكن بتوجيه يقبله العلماء، وهذا التوجيه ضعيف.

الثاني: أن (أعقل) ضمّن معنى أبعد، فمعنى المثال: زيد أبعد الناس من الكذب لفضله من غيره ف (من) المذكورة ليست الجارة للمفضول بل متعلقة بأفعل، لما تضمنه من معنى البعد، لا ما فيه من المعنى الوضعي، والمفضل عليه متروك أبداً مع أفعل هذا لقصد التعميم^(١).

الباء وعن:

في قوله تعالى: ﴿ فَسَأَلَ بِهِءِ خَبِيرًا ﴾^(٢) قال ابن قتيبة^(٣): أي عنه، وعند السيوطي أنها للمجازة كعن^(٤) وهي كذلك في قوله تعالى ﴿ نُورُهُمْ يَسْعَى بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ ﴾^(٥) أي وعن أيمانهم، وقوله تعالى ﴿ وَيَوْمَ تَشَقُّ السَّمَاءُ بِالْغَمَمِ ﴾^(٦)، أي عنه. ومثله قول الشاعر:

(١) مغني اللبيب ٧٠٩، ٧١٠.

(٢) الفرقان ٥٩.

(٣) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ٥٦٨.

(٤) الاتقان ٤٦٣/١.

(٥) التحريم ٨.

(٦) الفرقان ٢٥.

فإن تسألوني بالنساء فإنني بصير بأدواء النساء طبيب

أي عن النساء ، وقال الشاعر^(١) :

تسائل بآبن أحمر من رآه أعارت عينه أم لم تعارا

أي عن ابن أحمر.^(٢)

وتبادل حروف الجر كثير في اللغة (عن والباء ومن والباء ومن، وعن ومن)^(٣) وقد يبدو أن بين بعضها تبادلاً، ولكن في الواقع هو تضمين للأفعال فيضمن الفعل فعلاً آخر يتعدى بحرف جر وذلك للدلالة على معنى الفعلين^(٤)

(إذ) بمنزلة (إذا)^(٥)

(إذ) ترد على أوجه:

الأول: أن تكون اسماً للزمن الماضي وهو الغالب، ولها أربعة استعمالات:

١ - الظرفية، وقال الجمهور لا تكون إلا ظرفاً أو مضافاً إليها نحو: ﴿فَقَدْ

نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ﴾^(٦)

مضافاً إليها الظرف نحو:

(١) البيت في شعر عمر بن أحمر الباهلي ٧٦ والشطر الأول برواية أخرى (وربت سائل عني

حفي) ، والبيت في: تأويل مشكل القرآن ٥٦٨

(٢) - انظر تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ٥٦٨ - ٥٧٨

(٣) الاتقان ١/٤٦٣

(٤) ظاهرة التضمين باب واسع جداً في العربية ز انظر مغني اللبيب ٨٩٧- ٨٩٩

(٥) مغني اللبيب ١١١ ، والاتقان ١/٤٢٣

(٦) التوبة ٤٠

﴿بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾^(١) و﴿يَوْمَ إِذْ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾^(٢)، قال ابن هشام:^(٣)
 أن يكون مضافاً إليها اسم زمان يمكن الاستغناء عنه "تكون مفعولاً به نحو:
 ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثَرَكُمُ﴾^(٤). تكون بدلاً من المفعول، نحو: ﴿وَأَذْكُرُ
 فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَدَتْ﴾^(٥)، وتأتي: بدلاً ومبتدأ كما قال الزمخشري^(٦) قال
 ابن هشام - معلقاً على قول الزمخشري^(٧) "ومن الغريب أن الزمخشري قال في قراءة
 بعضهم ﴿لَمَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا﴾^(٨): ولا نعلم لذلك قائلًا".
 وذكر كثير أنها تخرج عن الماضي إلى الاستقبال نحو ﴿يَوْمَ إِذْ تُحَدِّثُ
 أَخْبَارَهَا﴾^(٩)، والجمهور أنكروا ذلك، وجعلوا الآية من باب ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ﴾^(١٠)
 أي، من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة الماضي الواقع، واحتج المثبتون،
 منهم ابن مالك بقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴿٧٠﴾ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾^(١١)،
 فإن (يعلمون) مستقبل لفظاً ومعنى لدخول حرف التنفيس عليه، وقد عمل في (إذ)

(١) آل عمران ٨

(٢) الزلزلة ٤

(٣) مغني اللبيب ١٦٧/١

(٤) الأعراف ٨٦

(٥) مريم ١٦

(٦) المفصل ٥٦

(٧) مغني اللبيب ١١٢

(٨) آل عمران ١٦٤ ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ﴾

(٩) الزلزلة ٤

(١٠) الكهف ٩٩،

(١١) غافر ٧١، ٧٠

فلزم أن تكون بمنزلة (إذا) وذكر بعضهم أنها تأتي في الحال نحو: ﴿وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ﴾^(١)، أي حين تفيضون فيه^(٢).

إذا:

قد تخرج عن الاستقبال فتد للحال، وذلك بعد القسم^(٣) ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ﴿ وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ﴿^(٤)، فإن الغشيان مقارن لليل، وللماضي نحو ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجْرَةً أَوْ لَهْوًا أَنْفَضُوا إِلَيْهَا﴾^(٥)، فالآية نزلت بعد الرؤية والانفضاض، وكذا قوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ﴾^(٦)، ﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ مَطْلِعَ الشَّمْسِ﴾^(٧)، و﴿حَتَّىٰ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ﴾^(٨) وفي خروجها عن الاستقبال إلى الماضي كما جاءت (إذ) دليل على التقارض، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ﴾^(٩) وقوله

(١) يونس ٦١

(٢) الانتقان ٤٣٣/١

(٣) مغني اللبيب ١٢٩، ١٣٠

(٤) الليل ٢. (إذا) تكون ظرفية خالصة، خالية من معنى الشرط

(٥) الجمعة ١١

(٦) التوبة ٩٢

(٧) الكهف ٩٠

(٨) الكهف ٩٦

(٩) التوبة ٩٢

تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجْرَةً أَوْ لَهْوًا أَنْفَضُوا إِلَيْهَا﴾^(١)، قال ابن هشام: "أن تجيء للماضي كما جاءت (إذ) للمستقبل"

(إلى) و(في):

إلى حرف جر له معانٍ: أشهرها انتهاء الغاية زماناً كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أْتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾^(٢)، أو مكاناً كقوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾^(٣)، أو غيرها كقوله تعالى: ﴿وَالْأَمْرُ إِلَيْكَ﴾^(٤) ومن معاني (إلى) الظرفية كـ (في) كقوله تعالى: ﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾^(٥) أي فيه^(٦).

إلى ومع

الأصل في (إلى) أن تكون لانتهاء الغاية، والأصل في (مع) أن تكون للمعية، وقد تستعمل (إلى) بمعنى (مع) ففي قوله تعالى ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾^(٧) (إلى) بمنزلة (مع) كما جاء عن المفسرين واللغويين والنحويين، ووضعوا

(١) الجمعة ١١

(٢) البقرة ١٨٧

(٣) الإسراء ١

(٤) النمل ٢٣

(٥) النساء ٨٧

(٦) الإتيان ١ / ٤٤٤

(٧) آل عمران / ٥٢

لذلك قيداً، ولم يكن ذلك على الإطلاق، و جاء ذلك عنهم بتقدير: أن النبي إذا كان له أنصار فإنهم منضمون في نصرته إلى الله، فإذا انضم إلى الله فهو معه.

ذكر الفراء أن (إلى الله) في الآية: مع الله، ونسب هذا القول إلى المفسرين، وقال: " وهذا وجه حسن، وبين جواز مجيء (إلى) موضع (مع) وهو: (إذا ضمنت الشيء إلى الشيء مما لم يكن معه، كقول العرب: إن الذود إلى الذود إبل، أي إذا ضمنت الذود إلى الذود صارت إبلاً، فإذا كان الشيء مع الشيء لم يصلح مكان (مع) (إلى)، ألا ترى أنك تقول: قدم فلان ومعه مال كثير، ولا تقول في هذا الموضع: قدم فلان وإليه مال كثير، وكذلك تقول قدم فلان إلى أهله، ولا تقول: مع أهله، ومنه قوله تعالى ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ﴾^(١) معناه: ولا تضيفوا أموالهم إلى أموالكم^(٢). وذكر الطبري ما ذكره الفراء من أن (إلى) في الآية بمعنى (مع) وقال: ^(٣) " الذي حسن أن يقال: إلى الله بمعنى مع الله أن من شأن العرب إذا ضموا الشيء إلى غيره ثم أرادوا الخبر عنهما بضم أحدهما مع الآخر إذا ضم إليه جعلوا مكان (مع) (إلى) أحياناً، وأحياناً تخبر عنهما ب(مع)، فتقول: الذود إلى الذود إبل، بمعنى: إذا ضمنت الذود إلى الذود صارت إبلاً، فأما إذا كان الشيء مع الشيء لم يقوله بإلى ولم يجعلوا مكان (مع) (إلى)، غير جائز أن يقال: قدم فلان وإليه مال، بمعنى ومعه مال"، وأكد هذا ابن جني فذكر أن من تقدير (إلى) بمعنى (مع) قول المفسرين في قوله تعالى ﴿ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾^(٤) أي مع الله وذكر القيد: أن (إلى) لا تكون بمعنى (مع) على الإطلاق، فلا يجوز أن تقول: سرت

(١) النساء / ٢

(٢) معاني القرآن ١/ ٢١٨

(٣) تفسير الطبري ٣/ ١٩٧

(٤) آل عمران / ٥٢

إلى زيد وأنت تريد: سرت مع زيد، فهذا لا يعرف في كلامهم. وسوغ ابن جني قول المفسرين: (إلى الله بتقدير: منضمين إلى الله) وقال: ^(١) (فإذا انضم إلى الله فهو معه لا محالة)

وقال ابن يعيش: إن من جعل (إلى) بمعنى (مع) (يحتج بقوله تعالى (من أنصاري إلى الله) وأضاف الاحتجاج بقوله تعالى أيضا ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ﴾ ^(٢) وقال: ويحمل عليه قوله تعالى: (فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق) وذكر قول من جعل (إلى) بمعنى (مع): لا يقال: نصرت إلى فلان بمعنى نصرته، ولا أكلت إلى مال فلان بمعنى أكلته، وإنما المعنى يعود إلى أن يكون بمعنى (مع)، ولذلك دخلت المرافق في الغسل. وبعد ذلك ذكر ابن يعيش رأيه في ذلك، فقال: ^(٣) " والتحقيق في ذلك أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يصل إلى معموله بحرف، والآخر يصل بآخر، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيداناً بأن هذا الفعل في معنى ذاك الآخر"

وابن يعيش يرى أن سبب وجود الحرف مكان آخر بسبب تضمن الفعل الموجود في العبارة معنى فعل آخر يتعدى بالحرف المذكور في العبارة، ويذكر شواهد على ذلك وهي: قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَائِكُمْ﴾ ^(٤) وقال: وأنت لا تقول: رفثت إلى المرأة، وإنما يقال: رفثت بها، ولكنه لما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء، وكنت تعدي أفضيت بإلى جئت

(١) الخصائص ٣ / ٢٦٣

(٢) النساء ٢/

(٣) شرح المفصل ١٥/٨

(٤) البقرة / ١٨٧

بإلى إيذاناً بأنه في معناه، وكذلك قوله تعالى (من أنصاري إلى الله) معناه: من يضاف في نصري إلى الله جاز لذلك أن نأتي بإلى هنا. وكذلك قوله عز اسمه ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ ﴾^(١) لما كان الأكل ههنا بمعنى الضم والجمع لا حقيقة المضع والبلع عداه ب(إلى)، فأما قوله تعالى ﴿ إِلَىٰ الْمَرَافِقِ ﴾ فقد ذكرنا الوجه في دخول المرافق في الغسل، وفيه وجه آخر: أن (إلى) هنا غاية في الإسقاط وذلك أنه لما قال: ﴿ فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ ﴾ تناول جميع اليد كما تناول جميع الوجه، ولو كان (إلى) بمعنى (مع) ساغ استعمالها في كل موضع بمعنى (مع)، وهذا لم يكن معروفاً في الاستعمال^(٢).

وهذا الذي بينه ابن يعيش هو التضمين في الأفعال - وهو باب واسع في اللغة - فالحرف لا يكون بدلاً من الحرف إلا إذا كانت بين الفعلين موافقة في المعنى، ويراد معنى الفعلين للوصول إلى درجة من البلاغة عالية، ولا يحصل ذلك إلا إذا تضمن الفعل المذكور معنى فعل مناسب تدل عليه القرينة اللفظية وهي حرف الجر الذي يتعدى إليه الفعل غير المذكور ولا يتعدى إليه الفعل المذكور.

(أن) المصدرية و (ما) المصدرية :

قد تعطى (أن) المصدرية حكم (ما) المصدرية في الإهمال، وورد ذلك في تفسير معنى قول الشاعر:^(٣)

(١) النساء ٢

(٢) شرح المفصل ١٥/٨ وانظر: الإتيان للسيوطي ٤٤٤/١

(٣) البيت بلا نسبة في: مجالس ثعلب ٢٢٢/١ (ولا تخبراً)، والخصائص ٣٩٠/١، وسر صناعة

الإعراب ٥٤٩/٢، والمنصف ٢٧٨/١، وشرح

المفصل ١٥/٧، ١٤٣/٨، ١٩/٩ ومغني اللبيب ٧٠/١، ٥١٧/٢، وشرح شواهد المغني

١٠٠/١/ ولسان العرب (أنن) ٢٣/١٣

أن تقرأ على أسماء ويحكمنا مني السلام وأن لا تشعرنا أحدا
اختلف الكوفيون والبصريون في (أن تقرأ)، على مذهبين:
الأول، قول الكوفيين: إن (أن) في البيت هي المصدرية الناصبة أهملت
عملاً حملاً على (ما) المصدرية.

الثاني: قول البصريين: إن (أن) في البيت مخففة من الثقيلة
فقد قال ثعلب وهو من أئمة الكوفيين: ^(١) " هذه لغة، تشبه ب(ما) "، بلا
عوض ضرورة.

قال ابن جني في باب " فيما يرد عن العربي مخالفاً لما عليه الجمهور ^(٢) " :
وسألت عنه (أن تقرأ..) أبا علي رحمه الله فقال: هي مخففة من الثقيلة، كأنه
قال: (أنكما تقرأ)، إلا أنه خفف من غير تعويض، وحدثنا أبو بكر محمد
ابن الحسن (يعني ابن السراج) عن أحمد بن يحيى (يعني ثعلباً) قال: شبه (أن) ب
(ما) فلم يعملها كما لم يعمل (ما) "

وبين الزمخشري أنها لغة لبعض العرب، قال: ^(٣) " وبعض العرب يرفع
الفاعل بعد(أن) تشبيهاً بما قال الشاعر (أن تقرأ...)وذكر أيضاً " وعن مجاهد)
أن يُتمُّ الرِّضَاعَةَ (بالرفع "

وذكر ابن يعيش في " شرح المفصل " معلقاً على قول الشاعر:

أن تهبطين بلاد قوم يرتعون من الطَّلاح ^(٤)

(١) مجالس ثعلب ١ / ٣٢٢

(٢) الخصائص ١ / ٣٩٠، وانظر: المنصف ١ / ٢٧٨، وخزانة الأدب للبغدادي ٤٢٠ - ٤٢١، وشرح

أبيات مغني اللبيب ١ / ١٣٧

(٣) المفصل: ٣١٤، ٣١٥.

(٤) شرح المفصل ٩ / ٧ غير منسوب

فهذا على تشبيهه (أن) بما المصدرية، وهذا طريق الكوفيين، فأما البصريون فيحملونه وأشباهه على أنها أن المخففة من الثقيلة، وتخفيفها ضرورة، والضمير فيها ضمير الشأن^(١).

وقال ابن منظور: وقد تخفف (أن) ويرفع ما بعدها و أورد البيت، وذكر ما قاله ابن جني عن (أن تقرأن..)، وقول أبي علي الفارسي رداً على سؤال ابن جني: وأولى أن المخففة من الثقيلة. ثم ذكر ما نقله ابن جني عن أبي علي الفارسي: " وهذا على كل حال، وإن كان فيه بعض الصنعة فهو أسهل مما ارتكبه الكوفيون " ويقصد تشبيهه أن بما المصدرية بعدم إعمالها في صلتها، ووصف هذا بأنه بعيد، لأن أن _ إذا وصلت _ لا تقع حالاً أبداً، إنما هي للمضي أو للاستقبال^(٢). أما ابن هشام فيرى أن (أن) هذه هي الناصبة أهملت حملاً على أختها (ما) المصدرية، قال: " زعم الكوفيون أن (أن) مخففة من الثقيلة شدّ اتصالها بالفعل، والصواب قول البصريين: إنها الناصبة أهملت حملاً على أختها (ما) المصدرية " وهو كما يظهر في الأقوال السابقة للكوفيين، ولكن نسب هذا القول للبصريين في مغني اللبيب^(٣). وفي نسخ "المغني" المحققة التي اطلعت عليها أن الخطأ ظاهر في نسبة ما هو للكوفيين للبصريين، وقد وجدت بعد مراجعة "خزانة الأدب" و" شرح أبيات مغني اللبيب": ما يؤكد ملاحظتي، فقد قال البغدادي في "الخزانة" بعد نقل كلام ابن جني عن أبي علي: (٤) " ونقل ابن هشام في المغني خلاف هذا ونقل النص الذي نسب قول الكوفيين للبصريين، ثم قال:

(١) نفسه ٩/٧

(٢) لسان العرب (أنن) ٣٣/١٣

(٣) مغني اللبيب ٧١/١، نسب هذا القول للكوفيين في: مجالس ثعلب ٣٢٢/١، والخصائص

٣٩٠ /١، وشرح المفصل ٩/٧، ولا أدري لماذا نسب إلى البصريين في مغني اللبيب كما

نسب قول البصريين للكوفيين، والملاحظ أن محققي المغني سكتوا عن هذا الأمر ولم يذكره.

(٤) خزانة الأدب ٤٢٤/٨، شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ١٣٧/١

هذا كلامه " وبين في " شرح أبيات مغني اللبيب " أن ما قاله ابن هشام غير معروف^(١).

وقال الدكتور عبد اللطيف الخطيب محقق "مغني اللبيب" طبعة الكويت: " ما ذكره ابن هشام للكوفيين هو عكس المشهور عنهم، فإن القول: إنها المخففة من الثقيلة هو قول البصريين. والقول بأنها الخفيفة أهملت حملاً على (ما) هو رأي الكوفيين. وقد تعقب البغدادي ابن هشام في شرح الشواهد. وبين أن ما ذكره ليس معروفاً"

خلاصة البحث:

من خلال هذه الجولة مع تقارض الألفاظ نخلص إلى الملحوظات الآتية:

- ١ - التقارض بين الألفاظ يكون من أجل المعنى، وتسديده وعدم احتمال معنى آخر، وقد ورد النظم القرآني بألفاظ، فسرت على أنها أخذت معاني ألفاظ أخرى. وكذلك في الشعر. وهذا يدل على وجود التقارض في لغة العرب.
- ٢ - التقارض لم يكن دليلاً على قصور بعض المفردات في التعبير عن المعاني، بل كان دليلاً على اكتمال أساليب هذه اللغة ووضوحها ودقتها.
- ٣ - التقارب بين معاني المفردات (الأدوات) يسهل تبادل أحكامها، في سياقات تستدعي التقارض: لإعطاء المعنى توكيداً وتوثيقاً، والعبارة جمالاً في توافق النسق الصوتي، وفي القرآن الكريم إضافة إلى ما تقدم - إعجاز في النظم أصواتاً وكلمات ودلالة عبارات.

(١) شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ١/١٣٧

- ٤ - التقارض عدّ نوعاً من التضمنين في بعض الألفاظ، وهو دليل على سعة هذه اللغة وتمكنها وقوة أساليبها، وحسن تراكيبها.
- ٥ - بعض هذا التقارض ظل في إطار ضيق، جاء في بعض القراءات الشاذة وفي بعض الشواهد الشعرية، ولم يستعمل استعمالاً واسعاً، وتبين أن ذلك من لغة العرب.

وقد طال الوقوف عند تقارض (إلا) و(غير) لكثرة الاحتمالات التي وردت في أقوال المفسرين واللغويين والنحويين في قوله تعالى ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلُ اللَّهِ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾^(١) وقوله تعالى ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾^(٢) وقد أضفنا إلى ما قيل في ذلك تعليلاً ينسجم مع طبيعة هذا البحث.

المصادر والمراجع:

- ✓ اتحاف فضلاء البشر في قراءات الأربعة عشر للبنينا الدمياطي (أحمد بن محمد) نشر عبد الحميد أحمد حنفي.
- ✓ الاتقان في علوم القرآن للسيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: سعيد المنذوق دار الفكر، لبنان ط١ - ١٩٩٦
- ✓ الأشباه والنظائر للسيوطي (٩١١) دار الكتب العلمية ط ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م بيروت - لبنان.
- ✓ إملأ ما من به الرحمن، للعكبري أبي البقاء (٦١٦ هـ) دار الكتب العلمية، بيروت ط١ - ١٩٧٩
- ✓ الاستغناء في أحكام الاستثناء للقرايف (٦٨٢ هـ)، تحقيق د. طه محسن، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م

(١) الأنبياء ٢٢

(٢) النساء ٩٥

- ✓ البحر المحيط (تفسير). لأبي حيان الأندلسي (٧٥٤هـ) دار الفكر ط٢ ١٩٨٣.
- ✓ التبيان في إعراب القرآن. للعكبري أبي البقاء، تحقيق: مسعد كريم الفقي، دار اليقين، ط٢ ١٤٢٢هـ، ١هـ - ٢٠٠١م
- ✓ حجة القراءات - لأبي زرعة - تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة ط٢ - بيروت.
- ✓ خزانة الأدب - لعبد القادر البغدادي (١٠٩٣هـ) تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ط٤ / ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م
- ✓ الخصائص - لابن جني (٣٩٢هـ). تحقيق: محمد علي النجار - دار الهدى ط٢ - بيروت.
- ✓ ديوان جميل بثينة، تحقيق فوزي عطوي، دار صعب بيروت، ط٢ ١٩٨٠م
- ✓ ديوان ربيعة بن العجاج (مجموعة أشعار العرب)، عناية وليم بن الور المروسي، طبعة لبيزغ، برلين ١٩٠٣
- ✓ ديوان سرافة البارقي، تحقيق: حسين نصار، مكتبة الثقافة الدينية، مصر ط١ - ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م
- ✓ ديوان علقمة الفحل، تحقيق: لطفي الصقال، مراجعة فخر الدين قباوة، دار الكتاب العربي، حلب ط١ ١٣٨٩هـ ١٩٦٩م
- ✓ ديوان علي بن أبي طالب
- ✓ ديوان عمرو بن معد يكرب الزبيدي، جمع وتنسيق مطاع الطراييشي ط٢ ١٩٨٥
- ✓ مجمع اللغة العربية دمشق
- ✓ ديوان كثير عزة، جمع وشرح: إحسان عباس، أاز الثقافة، بيروت ١٩٧١م
- ✓ ديوان لبيد بن ربيعة العامري، دار صادر بيروت
- ✓ ديوان مالك و متمم ابنا نويرة اليربوعي، ابتسام مرهون، مطبعة الإرشاد، بغداد ١٩٦٨م
- ✓ السبعة في القراءات - لابن مجاهد (٢٢٤هـ) - تحقيق: شوقي ضيف - دار المعارف. القاهرة.
- ✓ شرح أبيات مغني اللبيب - للبغدادي عبد القادر، تحقيق: عبد العزيز رباح وآخر، دار المأمون - دمشق، ط٢ - ١٩٨٨م
- ✓ شرح ديوان الحماسة للمرزوقسي، شرح أحمد أمين وعبد السلام هارون ط٢ القاهرة ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م
- ✓ شرح ابن عقيل (٧٦٩هـ) - تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٤ ١٤ مطبعة السعادة ١٣٤٣هـ / ١٩٦٤م. مصر.
- ✓ شرح المفصل - لابن يعيش (٦٤٣هـ) إدارة الطباعة المنيرية، مصر (دار صادر).

- ✓ فتح القدير - الشوكاني (محمد بن علي بن محمد) تقديم وعناية: محمد بن رياض السلفي. عالم الكتب. لبنان، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م
- ✓ الكتاب - لسبيويه (١٨٠هـ). تحقيق: عبد السلام هارون - عالم الكتب، بيروت.
- ✓ كتاب النوادر لأبي زيد الأنصاري ٢١٥هـ تحقيق ودراسة: د. محمد عبد القادر أحمد. دار الشروق ط ١، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م
- ✓ مجالس ثعلب لأبي العباس يحيى ثعلب (٢٩١هـ) تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر ط ٥، ١٩٨٧م
- ✓ معجم القراءات. د. عبد اللطيف البغدادي، دار سعد الدين، دمشق ط ١، ٢٠٠٢م
- ✓ المعجم المفهرس لألفاظ القرآن - لمحمد فؤاد عبد الباقي. دار القلم، بيروت.
- ✓ مغني اللبيب عن كتب الأعراب - لابن هشام. تحقيق: مازن المبارك وآخر. ط ٥ - دار الفكر ١٩٧٩م بيروت.
- ✓ مغني اللبيب عن كتب الأعراب - لابن هشام. وآخر. ط ٥ - دار الفكر ١٩٧٩م بيروت.
- ✓ مغني اللبيب عن كتب الأعراب - لابن هشام. تحقيق وشرح: د. عبد اللطيف الخطيب. ط ١ - الكويت ٢٠٠٠م.
- ✓ المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ط ١ / ١٩٥٤
- ✓ همع الهوامع شرح جمع الجوامع - للسيوطي. دار المعرفة للطباعة والنشر. بيروت